الأمم المتحدة

S/2021/752



Distr.: General
25 August 2021
Arabic
Original: English

بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يتناول هذا التقرير، المقدّم عملاً بقرارات مجلس الأمن 2510 (2020)، و 2542 (2020) و 2570 (2021)، التطورات السياسية والاقتصادية وتلك المتعلقة بالأمن في ليبيا، ويقدم لمحة عامة عن حالة حقوق الإنسان والأوضاع الإنسانية في البلد ويتضمن موجزا للأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (البعثة) منذ صدور تقريري السابق في 11 أيار/مايو 2021 (S/2021/451).

ثانيا - التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية

2 - استمرت الجهود الدؤوبة تحت رعاية الأمم المتحدة للدفع قدما بعمليات الحوار التي يقودها الليبيون ويمسكون بزمامها دعما لاتفاق وقف إطلاق النار، والإصلاحات الاقتصادية وإجراء الانتخابات في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021.

3 - وزار مبعوثي الخاص لليبيا البلد في الفترتين من 25 أيار/مايو إلى 3 حزيران/يونيه ومن 6 إلى 10 تموز/يوليه. والتقى مع مجلس الرئاسة، ورئيس الوزراء وأعضاء حكومة الوحدة الوطنية، ورئيس مجلس النواب، ورئيس المجلس الأعلى للدولة، اللواء خليفة حفتر، ولجنة 5+5 العسكرية المشتركة، وآخرين غيرهم. وشدد على ضرورة المضي قدما بالتنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار الموقع في جنيف في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020، بما في ذلك انسحاب المرتزقة والقوات الأجنبية وفتح الطريق الساحلي كتدبير من تدابير بناء الثقة. وناشد مجلس الرئاسة، ورئيس الوزراء، عبد الحميد محمد الدبيبة، ولجنة 5+5 العسكرية المشتركة واللواء حفتر أن يدفعوا قدما بخطة تدريجية ومنسقة وقابلة للتنفيذ ومناسبة من حيث التوقيت لانسحاب المرتزقة والقوات الأجنبية من ليبيا.

4 - وواصلت البعثة دعمها لنهج يقوده الليبيون ويمسكون بزمامه إزاء تنفيذ خريطة الطريق التي اعتمدها ملتقى الحوار السياسي الليبي في تونس في تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وقامت البعثة بعقد وتيسير أربعة



21-10944 (A) 300821 310821



اجتماعات للملتقى ولجانه، افتراضيا وبالحضور الشخصي، من أجل النهوض بالمناقشات بشأن الخيارات المتاحة للأساس الدستوري للانتخابات.

5 - وفي 6 تموز/يوليه، أنشأ رئيس مجلس النواب، عقيلة صالح قويدر، لجنة من أعضاء المجلس مكلفة بوضع مشاريع قوانين الانتخابات اللازمة لإجراء الانتخابات في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021، بالتنسيق مع المفوضية الوطنية العليا للانتخابات والبعثة. وقُدّمت مشاريع القوانين إلى المجلس للنظر فيها. وقد عقد اجتماع للجنة ومفوضية الانتخابات في روما في الفترة من 26 إلى 29 تموز/يوليه، قدمت فيه مشاريع القرارات إلى مجلس النواب لمواصلة مناقشتها.

6 - وظلت التعيينات في المناصب السيادية المدرجة في المادة 15 من الاتفاق السياسي الليبي، بما في ذلك محافظ المصرف المركزي ورئيس ديوان المحاسبة، دون نتائج نهائية وخاضعة لعمليات موازية في مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة. وقد أنشأت الهيئتان لجنتين لتلقي طلبات المرشحين والتدقيق فيها.

7 - واستمرت القوات الأجنبية والمرتزقة بالعمل في جميع أنحاء ليبيا، دون أي تراجع ملحوظ في أنشطتها. وفي 21 حزيران/يونيه، قامت مظاهرات في سرت للاحتجاج على أعمال إجرامية مزعومة ارتكبها مرتزقة أجانب. وفي القواعد الجوية في سرت ومنطقة الجفرة، تواصلت أيضا دون هوادة حركة الطائرات المقاتلة وطائرات الشحن الأجنبية التي تقدم الدعم اللوجستي للمرتزقة الأجانب. وشارك مبعوثي الخاص بنشاط مع السلطات والمؤسسات الليبية ذات الصلة، وكذلك مع الدول الأعضاء المعنية بشأن التوصل إلى اتفاق للشروع في انسحاب المرتزقة والقوات الأجنبية.

8 - وفي 23 حزيران/يونيه، تشاركت الأمم المتحدة وألمانيا في رئاسة مؤتمر برلين الثاني بشأن ليبيا. وشاركت حكومة الوحدة الوطنية في المؤتمر ولقيت الترحيب بوصفها عضوا في لجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا. وفي نتائج المؤتمر، أعاد المشاركون تأكيد أهمية إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في موعدها المقرر في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021، وفقا لخريطة الطريق. ودعوا أيضا إلى انسحاب جميع القوات الأجنبية والمرتزقة دون تأخير؛ وحثوا مجلس النواب على الموافقة على ميزانية وطنية متوازنة؛ وأشاروا إلى التزام مجلس الرئاسة وحكومة الوحدة الوطنية، باعتبارهما السلطة التنفيذية المؤقتة، وجميع الأطراف باحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ومحاسبة جميع الذين انتهكوا القانون الدولي؛ ورحبوا بالخطوات الأولية التي اتخذتها السلطة التنفيذية المؤقتة نحو إطلاق عملية مصالحة وطنية شاملة وجامعة وقائمة على الحقوق.

9 - وفي 8 تموز/يوليه، سلم مبعوثي الخاص التقرير عن المراجعة الدولية للحسابات المالية للمصرف المركزي إلى رئيس الوزراء، ومجلس الرئاسة ورئيسي فرعي المصرف. وكان رئيس مجلس الرئاسة السابق، فايز السراج، قد طلب إجراء مراجعة الحسابات في رسالة مؤرخة 10 تموز/يوليه 2018، طلب فيها أيضا من البعثة تيسير العملية. وشكل إرسال التقرير بداية عملية توحيد فرعي المصرف.

10 - وفي 15 تموز/يوليه، عقد مجلس الأمن جلسة على المستوى الوزاري. وأعرب مبعوثي الخاص في الإحاطة الإعلامية التي قدمها عن قلقه إزاء التداعيات الأعم للجمود في المسار السياسي/الانتخابي الناجم عن حالة الجمود بين الجهات الفاعلة الرئيسية على الصعيد السياسي وعلى صعيد المؤسسات. وحذر من أنه إذا لم يحل المأزق المتعلق بالأساس الدستوري للانتخابات وحالة الجمود على وجه السرعة، وإذا لم يبد

قادة البلد الرئيسيون الإرادة السياسية للتوصل إلى حل، ولم يتوصلوا إلى تسوية لتنفيذه، فإن الزخم الإيجابي المتحقق في الفترة الأخيرة يمكن أن يضيع.

11 - وبناء على طلب مجلس الأمن، أجري استعراض استراتيجي مستقل للبعثة بقيادة عبد الله باتيلي (السنغال)، الذي قدم توصيات بشأن هيكل البعثة وولايتها، قدمتُها إلى المجلس في 6 آب/أغسطس للنظر فيها (انظر S/2021/716). وفي التقرير، حث السيد باتيلي على تكثيف جهود الوساطة التي تبذلها البعثة وزيادة مواردها وقدراتها. ودعا أيضا إلى العودة إلى الهيكل السابق، الذي يتألف من ممثل خاص ونائبين للممثل الخاص (يتولى أحدهما الشؤون السياسية ويعمل الآخر بصفة المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية).

تنفيذ مسارات الحوار بين الليبيين التي تيسِّرها البعثة

12 - عقد ملتقى الحوار السياسي الليبي اجتماعا افتراضيا يومي 26 و 27 أيار/مايو للنظر في مشروع للأساس الدستوري للانتخابات، بالصيغة التي وضعتها لجنته القانونية. وكشفت المداولات عن تأييد واسع لإجراء الانتخابات في 24 كانون الأول/ديسمبر، ولكنها كشفت أيضا عن آراء متباينة جوهريا بشأن الخطوات المحددة التي يتعين اتخاذها نحو تحقيق ذلك الهدف. وتنطوي تلك الآراء على اختلافات بشأن ما إذا كان ينبغي إجراء الانتخابات الرئاسية عن طريق التصويت المباشر أو بشكل غير مباشر عن طريق البرلمان المنتخب؛ وبشأن ما إذا كان ينبغي إجراء استفتاء على مشروع الدستور الدائم أولا، ولا سيما كشرط مسبق لإجراء انتخابات رئاسية مباشرة؛ وبشأن معايير أهلية المرشحين، بمن فيهم الأفراد العسكريون وحاملو الجنسية المزدوجة، ولا سيما فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية. ولم يتمكن الملتقى من حل هذه المسائل في الاجتماع وطلب الأعضاء عقد اجتماع بالحضور الشخصي كتدبير ضروري للتوصل إلى تسوية واتفاق.

13 - وأحال مبعوثي الخاص إلى رئيس مجلس النواب ورئيس المجلس الأعلى للدولة مشروع الأساس الدستوري، إلى جانب موجز للمداولات التي جرت في الاجتماع الافتراضي لملتقى الحوار السياسي الليبي، مع إبراز المسائل المعلقة.

14 - وفي الفترة من 24 إلى 26 حزيران/يونيه، عقد اجتماع تحضيري للجنة الاستشارية لملتقى الحوار السياسي الليبي في تونس، جرى التوصل فيه إلى اتفاق بشأن المسائل المعلقة. ودعا مبعوثي الخاص بعد ذلك إلى جلسة عامة بالحضور الشخصي للملتقى، عقدت في جنيف في الفترة من 28 حزيران/يونيه إلى 2 تموز/يوليه، لاستئناف الجهود للاتفاق على مشروع الأساس الدستوري للانتخابات. بيد أن مقترح التسوية الذي قدمته اللجنة الاستشارية لم يحظ بتأييد كاف. وبدلا من ذلك، قدم أعضاء الملتقى أربعة مقترحات جديدة وأنشأوا لجنة مؤقتة معنية بسد الثغرات بين المقترحات، مكلفة بمواصلة الجهود الرامية إلى التوفيق بين الآراء المتباينة في مقترح توفيقي واحد.

15 - وفي 2 آب/أغسطس، اختتمت اللجنة المؤقتة المعنية بسد الثغرات بين المقترحات أعمالها. وقدم أعضاؤها أربعة مقترحات، أحالتها البعثة إلى ملتقى الحوار السياسي الليبي لينظر فيها في اجتماعه المقبل. وقدمت اللجنة أيضا توصية بشأن كيفية تصويت الملتقى على المقترحات.

16 - وواصلت لجنة 5+5 العسكرية المشتركة السعي إلى التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار المبرم في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020، بما في ذلك إعادة فتح الطريق الساحلي. وأُعقب احتفال ترأسه رئيس

الوزراء لإعادة فتح الطريق في 20 حزيران/يونيه بإغلاق الطريق مرة أخرى في اليوم التالي، حيث دفع الجيش الوطني الليبي بأن قرار إعادة فتح الطريق يقع ضمن صلاحيات اللجنة.

17 - وفي 22 حزيران/يونيه، أوفدت لجنة 5+5 العسكرية المشتركة والبعثة بعثة استطلاع لتحديد حالة الطريق الساحلي. وعقد لقاء مباشر لأول مرة بين غرفتي العمليات الميدانية التابعتين لطرفي اللجنة العسكرية واللجنة الفرعية المعنية بالترتيبات الأمنية بموجب اتفاق وقف إطلاق النار. وعقب إنجاز أعمال الطريق النهائية والبنية التحتية لنقاط التفتيش، أكدت اللجنة أن الطريق جاهز للفتح والمرور الآمن للمواطنين في 4 تموز/يوليه.

18 - وفي 17 تموز/يوليه، أكد الجيش الوطني الليبي أنه تلقى مرتبات أفراده من المصرف المركزي بناء على موافقة حكومة الوحدة الوطنية. وقد هدد عدم دفع المرتبات بتعطيل عمل لجنة 5+5 العسكرية المشتركة.

19- واجتمعت لجنة 5+5 العسكرية المشتركة في الفترة من 28 إلى 30 تموز/يوليه للانتهاء من وضع الترتيبات المتعلقة بفتح الطريق الساحلي ومناقشة تنفيذ البنود المتبقية من اتفاق وقف إطلاق. وفي 30 تموز/يوليه، افتتح الطريق الساحلي رسميا بحضور البعثة. وقد رحبتُ بهذا التطور الهام الذي طال انتظاره لمصلحة شعب ليبيا في بيان صدر في 31 تموز/يوليه، وخاصة بالجهود الحاسمة التي تبذلها اللجنة، وأعربت عن تقديري لمجلس الرئاسة وحكومة الوحدة الوطنية على دعمهما في اتخاذ هذه الخطوة البالغة الأهمية.

20 - وفي 14 آب/أغسطس، واصلت لجنة 5+5 العسكرية المشتركة مناقشة خطط انسحاب المرتزقة والقوات الأجنبية وتعزيز التدابير الأمنية على طول الطريق الساحلي. ونشرت اللجنة مراقبين محليين لوقف إطلاق النار في 15 آب/أغسطس.

لجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا

21 - في 2 حزيران/يونيه، تشاركت الأمم المتحدة وسويسرا في رئاسة اجتماع لكبار المسؤولين في لجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا حضرته وزيرة الخارجية، نجلاء المنقوش. وأشار المشاركون إلى التزام السلطة التنفيذية المؤقتة بتعيين نساء في 30 في المائة على الأقل من المناصب العليا وحثوا على تنفيذ ذلك الالتزام. وفي بيان مشترك، أقر الرئيسان المشاركان بالخطوات الأولى التي اتخذها مجلس الرئاسة نحو تحقيق المصالحة الوطنية الجامعة والشاملة والقائمة على الحقوق والعدالة الانتقالية وأعادا تأكيد ضرورة إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021. ودعيا أيضا السلطة التنفيذية المؤقتة والمؤسسات والسلطات الليبية الأخرى إلى التقيد بمبادئ والتزامات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

22 - وواصل الفريق العامل الأمني، الذي تتشارك في رئاسته الأمم المتحدة وفرنسا وإيطاليا وتركيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والاتحاد الأفريقي، الاجتماع بانتظام، بما في ذلك بمشاركة لجنة 5+5 العسكرية المشتركة، لتقييم التقدم المحرز في التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار، بما في ذلك إعادة فتح الطريق الساحلي.

23 - وعقد الفريق العامل السياسي، الذي تتشارك في رئاسته الأمم المتحدة والجزائر وألمانيا وجامعة الدول العربية، جلسة عامة في 19 أيار/مايو لتقييم التقدم المحرز على المسار السياسي، قبل الاجتماع الافتراضي لملتقى الحوار السياسي الليبي الذي عقد يومي 26 و 27 أيار/مايو. وفي بيان، أعاد الرؤساء المشاركون للفريق العامل تأكيد أن إجراء الانتخابات الوطنية في 24 كانون الأول/ديسمبر لا يزال يمثل الأولوية الرئيسية نحو إنجاز المرحلة التحضيرية والتحول الديمقراطي في ليبيا، على النحو المتفق عليه في خريطة الطريق التي اعتمدها الملتقى.

24 - وفي 23 أيار/مايو، عقد الرؤساء المشاركون للفريق العامل الاقتصادي، وهم الأمم المتحدة ومصر والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، أول اجتماع للفريق مع حكومة الوحدة الوطنية. واتفق جميع المشاركين على أهمية الحفاظ على الزخم على المسار الاقتصادي، بما في ذلك فيما يتعلق بمواصلة تطوير ومواءمة السياسات البالغة الأهمية والمضي قدما في توحيد المؤسسات المالية والاقتصادية الليبية. واتفق الرؤساء المشاركون على أن يعقد اجتماع على المستوى التقني لوضع خطة عمل بشأن سبيل المضي قدما. وفي اجتماع للفريق العامل الاقتصادي عقد في 8 حزيران/يونيه، قدم ممثلو حكومة الوحدة الوطنية خطة أعمال حكومية تركز على الانتهاء من وضع الميزانية الوطنية؛ وزيادة إنتاج النفط؛ وتوحيد المصرف المركزي وتصفية الديون التي تكبدتها المؤسسات التي تتخذ من شرق ليبيا مقرا لها خلال فترة ولاية الحكومة المؤقتة في تلك المنطقة؛ وتمويل إعادة الإعمار؛ وتعزيز اللامركزية.

25 - وفي 14 تموز/يوليه، عقد الرؤساء المشاركون للفريق العامل الاقتصادي جلسة العمل الثالثة للفريق مع ممثلي حكومة الوحدة الوطنية، لمعالجة مسائل الميزانية وكشوف المرتبات. وانضمت إليهم قيادة لجنة الخبراء الاقتصاديين الليبية المتفرغة لمسار الحوار بين الليبيين، وموظفون تقنيون من كلا فرعي المصرف المركزي، ونائب رئيس ديوان المحاسبة وممثلون عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وأعرب ممثلو الحكومة عن إحباطهم إزاء المأزق مع مجلس النواب بشأن الميزانية وذكروا أن المسألة تعوق قدرتهم على الوفاء بولايتهم. وطلبوا المزيد من الدعم الدولي فيما يتعلق بإيجاد حل. وعرض الرؤساء المشاركون المساعدة في التوسط بين المجلس وحكومة الوحدة الوطنية بشأن تلك المسائل. وفي 26 تموز/يوليه، اجتمع الرؤساء المشاركون مع رئيس الوزراء وممثلي الحكومة ومجلس النواب والمصرف المركزي لمناقشة مأزق الميزانية، والنهوض بعملية التوحيد وتقديم الخدمات للشعب الليبي.

26 - وعقد الرؤساء المشاركون للفريق العامل المعني بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان وأعضاؤه، وهم الأمم المتحدة وهولندا وسويسرا، مناقشات متكررة، بما في ذلك مع المجتمع المدني الليبي والناشطين الليبيين، بشأن سبل تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتحديدا، ركز الفريق العامل على سبل دعم التقدم نحو عملية مصالحة وطنية جامعة وشاملة وقائمة على الحقوق. وفي آب/أغسطس، أعد الفريق العامل مجموعة من المسائل الرئيسية لعرضها على وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى استعدادا لعقد مؤتمر وطني بشأن العدالة الانتقالية. وناقش الفريق أيضا نهج التصدي لخطاب الكراهية، والتحريض على العنف وجميع أشكال التحرش والتهديدات، ولا سيما ضد المرأة.

المساعي الدولية والإقليمية

27 - أجرى مبعوثي الخاص مشاورات منتظمة، افتراضيا وشخصيا، مع كبار ممثلي المشاركين في عملية برلين، بمن فيهم ممثلو أعضاء المجموعة الرباعية - الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة

الدول العربية – وغيرهم من الشـــركاء الدوليين، الذين زاروا الاتحاد الروســـي، وإيطاليا، وتركيا، ومالطة، والمملكة المتحدة. وخلال تلك التفاعلات، أكد أهمية دور المجتمع الدولي، وضـــرورة إجراء انتخابات وطنية في 24 كانون الأول/ديسمبر، وارتقاب أن يسن مجلس النواب بسرعة الأساس الدستوري اللازم للانتخابات وقانون الانتخابات، والحاجة الملحة إلى تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار بصـورة كاملة، بما في ذلك انسـحاب المرتزقة والقوات الأجنبية.

28 – وفي 18 أيار/مايو، أطلع مبعوثي الخاص مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على الحالة في ليبيا. وأشار إلى أن استمرار وجود الآلاف من المرتزقة والعديد من القوات الأجنبية لا يزال يشكل تهديدا كبيرا ليس لأمن ليبيا فحسب، بل أيضا لأمن المنطقة بأسرها.

29 – وفي 18 حزيران/يونيه، عقد مجلس الأمن، بمبادرة من الأعضـــاء الأفريقيين في مجلس الأمن (تونس وكينيا والنيجر) وسـانت فنسـنت وجزر غرينادين، اجتماعا بصـيغة آريا بشـأن تأثير رحيل المقاتلين والمرتزقة الأجانب من ليبيا على منطقة الساحل، استمع فيه إلى إحاطات قدمها ممثلو الأمانة العامة، والبعثة والاتحاد الأفريقي. وجاء الاجتماع عقب الحوار التفاعلي غير الرسـمي الذي عقده المجلس بشـأن الموضـوع نفســه في 29 نيســان/أبريل، بمبادرة أيضــا من الأعضــاء الأفريقيين في مجلس الأمن وســانت فنســنت وجزر غرينادين.

الحالة في المنطقة الغربية

30 – استمرت الخصـومة والمنافسـة المتجددة بين الجماعات المسلحة على السيطرة على الأراضـي في التأثير على الوضع الأمني في طرابلس والبلدات الشمالية الغربية، بما في ذلك العجيلات وصبراتة وصرمان والزاويـة. وفي الفترة بين 10 و 14 حزيران/يونيـه، قتـل ســبعـة مقـاتلين ومـدنيـان وجرح مـا لا يقل عن 12 آخرين، عندما تطورت المواجهة المسلحة بين الجماعات المسلحة المحلية في العجيلات إلى حالة شملت جماعات مسلحة من الزاوية وصبراتة.

31 – وسعى جهاز دعم الاستقرار، وهو تحالف من القوات المسلحة العاملة في طرابلس، أنشأته حكومة الوفاق الوطني في أوائل عام 2021، إلى فرض سـيطرته على المؤسـسـات الحكومية في طرابلس والمناطق الواقعة على طول الساحل الشمالي الغربي، بعد أن كلفته حكومة الوحدة الوطنية بإدارة النزاعات المحتملة بين الجماعات المسـلحة في المنطقة. وفي حزيران/يونيه، قامت القوات التابعة للجهاز بإعادة تنظيم مواقعها على طول الطريق السـاحلي الغربي لتقليل خطر حدوث مزيد من التصـعيد بين الجماعات المسـلحة في المنطقة الغربية المتمركزة في الزاوية والعجيلات، وتمكنت من توسيع مناطق نفوذها، بما في ذلك في الزاوية.

الحالة في المنطقة الشرقية

32 – في شرق ليبيا، تواصل ورود تقارير عن وقوع أنشطة إجرامية، بما في ذلك حوادث قتل، واختطاف طلباً للفدية واتجار بالمواد غير المشـــروعة والوقود. وفي 6 حزيران/يونيه، تظاهر قدامى المحاربين الجرحى من الجيش الوطني الليبي في مســـتودع رأس المنقار النفطي في بنغازي، مطـالبين بـدفع تكـاليف الرعـايـة الطبية. وفي 15 و 18 حزيران/يونيه، أســـفرت عمليات التفتيش والاعتقال التي قامت بها القوات التابعة للجيش الوطني الليبي والتي اســـتهدفت المتجرين بالأشـــخاص ومهربي الوقود في تزربو عن إنقاذ عدد من المهاجرين ومصادرة مركبات.

33 - وفي الفترة من 29 إلى 31 أيار/مايو، علقت العمليات في مطار بنينة الدولي في بنغازي للسماح للجيش الوطني الليبي بإقامة عرض بمناسبة الذكرى السنوية لعملية الكرامة. وشاركت في العرض وحدات عسكرية وأكثر من 000 15 فرد وآلاف الأصول العسكرية من جميع أنحاء ليبيا.

الحالة في المنطقة الجنوبية

34 - ازدادت التوترات والمواجهات بين الجماعات المسلحة في جنوب ليبيا وازدادت أعمال العنف المنسوبة إلى تنظيم داعش. وفي 6 حزيران/يونيه، أدى هجوم انتحاري على نقطة تفتيش بالقرب من سبها استخدم فيه جهاز متفجر يدوي الصنع محمول على مركبة إلى مقتل ثلاثة أشخاص بالإضافة إلى المهاجم، الذي عرف فيما بعد بأنه مواطن تونسي. وأعلن تنظيم داعش مسؤوليته عن الهجوم. وأعلن تنظيم داعش أيضا مسؤوليته عن مقتل اثنين من أفراد الجيش الوطني الليبي، كان قد أُبلغ بأنهما قتلا في 14 حزيران/يونيه عندما انفجر جهاز متفجر يدوي الصنع بالقرب من جبال الهروج، جنوب شرق الجفرة. ونشر الجيش الوطني الليبي بعد ذلك وحدات إضافية في المنطقة بهدف معلن هو مكافحة نشاط المتطرفين العنيف. وأفادت التقارير أيضا بأن الجيش الوطني الليبي زاد من الأنشطة الجوية باستخدام الطائرات المقاتلة وطائرات الهليكوبتر المقاتلة العاملة انطلاقا من قاعدتي براك الشاطئ وتمنهنت الجويتين.

35 - وفي منتصف حزيران/يونيه، نشر الجيش الوطني الليبي أفرادا على طول الحدود مع الجزائر وتشاد، وفي منطقة أم الأرانب، شرق مرزق، معلنا أن تلك المناطق مناطق عسكرية. وفي 19 حزيران/يونيه، أمرت السلطة التنفيذية المؤقتة بتشكيل قوة مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في جنوب ليبيا وغرفة العمليات المشتركة لتحسين الأمن في المنطقة. وفي 23 حزيران/يونيه، أفادت التقارير أن توترات حدثت في سبها بين الوحدات التابعة للجيش الوطني الليبي، بما في ذلك لواء طارق بن زياد وأفراد محليين من الكتيبة 116، وأفيد بأن الكتيبة المذكورة كانت تتألف من مؤيدين لكل من الجيش الوطني الليبي وحكومة الوحدة الوطنية، بالتزامن مع سيطرة وحدات الجيش الوطني الليبي على نقاط التفتيش الرئيسية وعلى مجمع عسكري.

تنظيم داعش وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي

36 - وردت أنباء عن وجود وأنشطة لتنظيمات متطرفة عنيفة، وتنظيم داعش وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، في جميع المناطق، بما في ذلك في شكل تهديدات مباشرة ضد المدنيين وموظفي الأمم المتحدة وهجمات ضد قوات الأمن. وتبين أن السبب في شن هجمات انتقامية ضد قوات الأمن هو العمليات السابقة لمكافحة الإرهاب في جنوب طرابلس التي قامت بها جماعات مسلحة تابعة للحكومة وتزايد العمليات التي يقودها الجيش الوطني الليبي في جنوب ليبيا، والتي شملت اعتقال زعيم بارز لداعش، هو محمد ميلود محمد. وأعلن الجيش الوطني الليبي في 19 حزيران/يونيه أنه شن غارات جوية ضد مواقع يشتبه في أنها تابعة لداعش في جبال الهروج.

الحالة الاقتصادية

37 - رغم عدة جولات من المفاوضات بين حكومة الوحدة الوطنية ومجلس النواب، لم يجر التوصل إلى اتفاق بشأن اعتماد الميزانية الوطنية. ونتيجة لذلك، طُلب قانونا من المصرف المركزي أن يمدد الميزانية السابقة فيما يتعلق بالمرتبات والإعانات فقط، مما يحد من قدرة الحكومة على الحصول على الإنفاق الإنمائي

المتعلق بالبنية التحتية وإجراء تعديلات على نظام المرتبات في القطاع العام. غير أن الحكومة أعلنت في 25 حزيران/يونيه أنها وحدت كشوف المرتبات بإضافة 000 600 موظف إلى نظام المرتبات، مما زاد الإنفاق على المرتبات من 34 بليون دينار ليبي إلى 59 بليون دينار ليبي (ما يقارب 7,6 بلايين دولار إلى 13 بليون دولار). والتفت الحكومة أيضا على القيود المفروضة بالميزانية بالحصول على أموال من المصرف من خلال ما يسمى بالترتيبات الخاصة لتمويل المشاريع الإنمائية وبرامج الاستحقاقات الاجتماعية.

38 - وتتمثل النتيجة الرئيسية للمراجعة المالية الدولية لحسابات المصرف المركزي في أن توحيد المصرف أمر لازم. وتبين أيضا أنه بالرغم من أن احتياطيات البلد من العملات الأجنبية كانت محمية إلى حد بعيد خلال السنوات الخمس الماضية، فإن الانقسام الحاصل داخل المصرف يؤدي إلى تآكل وحدة النظام المصرفي وعرقلة الإصلاح النقدي. وبسبب عدم وجود ميزانية موحدة وعمليات الحصار النفطي المتتالية، قدم كلا فرعي المصرف الائتمان للهياكل الحكومية الموازية، مما أدى إلى التزام فرع طرابلس بديون تبلغ 70,8 بليون دينار ليبي والتزام فرع البيضاء بديون تبلغ 61,4 بليون دينار ليبي في حزيران/يونيه 2020 (يبلغ مجوع الديون نحو 29 بليون دولار). وبالرغم من أن جميع التزامات الدين هي داخل ليبيا، فإن إدارتها تتطلب توحيد البنك المركزي.

39 - وإضافة إلى ذلك، خلصت مراجعة الحسابات إلى أن عدم وجود سياسة نقدية متماسكة تسبب في ارتفاع إجمالي كمية العملة المتداولة بشكل كبير من منتصف عام 2014 إلى منتصف عام 2020، حيث زاد الفرع الغربي بأكثر من الضعف عملته، من 18,8 بليون دينار ليبي إلى 38,5 بليون دينار ليبي، وأدخل الفرع الشرقي مبلغا إضافيا قدره 13,8 بليون دينار ليبي إلى التداول. وساهمت تلك العوامل في تخفيض قيمة الدينار الليبي بنسبة 300 في المائة في كانون الثاني/يناير 2021.

ثالثا - أنشطة البعثة الأخرى

ألف - الدعم الانتخابي

40 - استمرت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في الأعمال التحضيرية للانتخابات الوطنية التي ستجرى في 24 كانون الأول/ديسمبر، وإن كانت هناك قيود بسبب عدم الوضوح فيما يتعلق بالإطار القانوني. وأعطت المفوضية الأولوية لوضع إطار جديد لتسجيل الناخبين يشمل استحداث بطاقات الناخبين باعتبارها تدبيرا إضافيا لمكافحة الغش. وبدأت طباعة مجموعة أولية من البطاقات في أيار/مايو، استنادا إلى الناخبين المسجلين البالغ عددهم 2,3 مليون ناخب. وفي 4 تموز/يوليه، أطلقت المفوضية حملة في جميع أنحاء البلد لتسجيل الليبيين المؤهلين غير المسجلين سابقا للانتخاب. وفي الوقت نفسه، وضعت المفوضية مشروع لائحة من شأنها أن تسمح لأفرقة المراقبة بالحصول على الاعتماد.

41 - وحافظت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات على تعاون وثيق مع المؤسسات ذات الصلة، بما في ذلك هيئة التسجيل المدني، والسلطة القضائية ووزارة الداخلية، لضمان دعمها والتنسيق معها في الفترة التي تسبق الانتخابات وأثناءها وبعدها. وفي 4 تموز/يوليه، أبلغت الحكومة المفوضية بأنه سيخصص مبلغ إضافي قدره 50 مليون دينار ليبي (ما يعادل 11 مليون دولار) للانتخابات الوطنية.

42 - وواصل الفريق الانتخابي المتكامل بقيادة البعثة تقديم المشورة والمساعدة التقنيتين إلى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، بما في ذلك فيما يتعلق بوضع الإطار القانوني للانتخابات الوطنية المقبلة.

وفي 17 حزيران/يونيه، اجتمع رئيس المفوضـــية مع رئيس مجلس النواب في القبة لتقديم مشـــاريع قوانين الانتخابات. واتفق الرئيسان على تشكيل لجنة تتألف من أعضاء من المجلس والمفوضية لوضع القوانين في صيغتها النهائية، بدعم تقني من البعثة. وعقب الاتفاق، أصدرت رئاسة مجلس النواب قرارا يدعو إلى تشكيل لجنة مكونة من تسعة أعضاء للعمل مع المفوضية والبعثة لوضع قوانين الانتخابات وسيلزم أيضا وضع الأساس الدستوري للانتخابات من أجل أن تستكمل القوانين.

43 - وفي موازاة ذلك، تلقت اللجنة المسؤولة عن تسجيل الأحزاب السياسية أكثر من 100 طلب لتسجيل أحزاب جديدة منذ بدء عملية التسجيل في حزيران/يونيه.

44 - وواصـــلت اللجنة المركزية لانتخابات المجالس البلدية التحضـــير للانتهاء من 70 عملية انتخابية معلقة. وظل الجدول الزمني معلقا بسبب نقص في الأموال. ويمكن أن يؤدي تنقيح محتمل للنظام الانتخابي البلدي إلى مزيد من التأخير وأن يتســبب في تداخل بين إجراء الانتخابات البلدية والتحضـــيرات للانتخابات الوطنية.

باء - حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون

45 - لئن كان وقف إطلاق النار قد أســفر عن انخفاض كبير في عدد الضـــحايا المدنيين، اســتمرت انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنســـان والقانون الدولي الإنســـاني، بما في ذلك من جانب الجماعات المسلحة وكذلك الوحدات المسلحة المرتبطة بوزارة الداخلية ووزارة الدفاع. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت البعثة حوادث قتل واختفاء قســـري وعنف جنســـي مرتبط بالنزاع، بما في ذلك حوادث اغتصــــاب، واعتقالات وعمليات احتجاز تعســفية، واعتداءات على الناشــطين والمدافعين عن حقوق الإنســـان، وجرائم بدافع الكراهية.

أعمال الحرمان من الحرية والاحتجاز والتعذيب غير المشروعة

46 - واصلت البعثة توثيق حالات الاحتجاز التعسفي في مرافق تديرها جهات تابعة للدولة وجهات غير تابعة للدولة في طرابلس. وفي بنغازي، احتُجز أفراد، بمن فيهم أطفال، دون أســـاس قانوني. وقد احتجزوا أساسا في مرافق احتجاز عسكرية، بما في ذلك سجون طارق بن زياد والكويفية وقرنادة.

47 - وفي خضـــم زيادة كبيرة في الاعتقالات التعســـفية وعمليات الاختطاف على نطاق واســـع منذ حزيران/يونيه، اختطف رئيس ديوان النائب الأول لرئيس الوزراء، رضـــا فريطيس، وزميله من مبان تابعة للحكومة في طرابلس. وأُطلق سراحهما في 17 آب/أغسطس 2012. وفي 28 حزيران/يونيه، أطلق سراح حنين العبدلي، ابنة المحامية حنان البرعصـــي، التي قتلها مسلحون ملثمون بالرصـــاص في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 في بنغازي، من الاحتجاز في بنغازي بعد أن اعتقلتها منذ 25 آذار/مارس قوات تابعة للجيش الوطني الليبي بتهمة التورط في اغتيال محمود الورفلي. وكانت المحكمة الجنائية الدولية قد أصـــدرت مذكرة توقيف بحق السيد الورفلي بتهمة ارتكاب جرائم حرب، وهو قُتل في 24 آذار/مارس.

العنف الجنسي المتصل بالنزاع

48 - ظلت المهاجرات واللاجئات يواجهن مســـتوى عال من الخطر فيما يتعلق بالتعرض للاغتصـــاب، والتحرش الجنسي والاتجار على يد الجماعات المسلحة، والمهربين الدوليين والمتجرين بالأشخاص، وكذلك

على يد موظفي جهاز مكافحة الهجرة غير الشــرعية التابع لوزارة الداخلية. وفي حزيران/يونيه، وثقت البعثة حوادث عنف جنسي متكررة ارتكبت ضد خمس فتيات صوماليات تراوحت أعمارهن بين 16 و 18 عاما كن محتجزات في مركز احتجاز شارع الزاوية في طرابلس. وفي أعقاب جهود الدعوة المستمرة التي بذلتها الأمم المتحدة، أطلق سـراح الفتيات في 15 تموز/يوليه لوضـعهن تحت رعاية مفوضـية الأمم المتحدة لشـؤون اللاجئين ونقلن إلى مركز محلي للرعاية الصحية. وتعرض أيضا فتيان ورجال للعنف والاستغلال الجنسيين في مركز احتجاز أبو عيسى في الزاوية. ويقوم الجهاز والوزارة بإدارة وتشغيل كلا المركزين.

49 - وقد تحققت البعثة من تقارير تفيد بتعرض سجينات للاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي في بنغازي، بما في ذلك في قسم الأمن الداخلي في سجن الكويفية في بنغازي.

المهاجرون واللاجئون

50 - وفقا للمنظمة الدولية للهجرة، ثمة كثير من المهاجرين الموجودين حاليا في ليبيا، ومعظمهم جاء من بلدان مجاورة، بما في ذلك تشـاد والسـودان ومصـر والنيجر، في وضـع غير قانوني وهم يعملون في الاقتصاد غير الرسمي. واستمر عدد المهاجرين واللاجئين الذين يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسط في الزيادة في عام 2021. وبحلول 14 آب/أغسـطس، كان خفر السـواحل الليبي قد اعترض وأعاد إلى ليبيا 22 045 مهاجرا ولاجئا (كان 89 في المائة منهم من الذكور)، مع تأكيد وفاة 380 شـخصـا واعتبار 629 شخصا في عداد المفقودين.

51 - وأدى تزايد عدد المهاجرين واللاجئين العائدين إلى ارتفاع عدد الأشـخاص المحتجزين تعسـفيا في مراكز الاحتجاز الرسمية من قبل جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية دون مراجعة قضائية والخاضعين لمعاملة وظروف غير إنسانية. وشملت تلك المعاملة والظروف التعذيب، والعنف الشديد، والاعتداء الجنسي وقلة إمكانية الحصـول على الغذاء، والماء ومرافق الصـرف الصـحي والرعاية الطبية، مما أدى في بعض الحالات إلى الموت أو الإصـابة بجروح. وبحلول 8 أب/أغسـطس، كان 826 5 مهاجرا ولاجئا محتجزين تعسفيا في مراكز الاحتجاز الرسمية، مقارنة بـ 1 076 شخصا في كانون الثاني/يناير. وأدى الوضع إلى زيادة كبيرة في الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان وتقديم المساعدات الإنسانية والحماية، التي تردت بسبب استمرار القيود المفروضة على إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية ورصدها من قبل الوكالات الإنسانية في غرب ليبيا. وأفادت منظمة الأمم المتحدة للطفولة بأن الأطفال لا يزالون يحتجزون تعسـفيا في مراكز الاحتجاز في طرابلس وحولها، دون إمكانية الحصـول على الحماية الأسـاسـية والخدمات الصـحية ودون إمكانية اللجوء إلى المسـاعدة القانونية أو المحاكمة وفق الأصـول القانونية، وهم كثيرا ما يحتجزون مع البالغين.

52 - وفي 20 حزيران/يونيه، توفي عدد غير معروف من المهاجرين وأصيب ما يقدر بنحو 200 آخرين بجروح جراء حريق في مركز احتجاز أبو رشادة في غريان، عندما اشتعلت النيران في مخزن مجاور للأسلحة والذخيرة وأدت إلى انفجاره. وأفاد الناجون بأن الحراس أطلقوا النار عشـوائيا على المهاجرين الذين كانوا يحاولون الفرار من الحريق وأن آخرين توفوا أو أصيبوا بجروح نتيجة الانفجار والحريق.

53 - وواصـلت البعثة توثيق نمط من الاسـتخدام المفرط للقوة ضـد المهاجرين. وفي 3 و 13 حزيران/يونيه، قام حراس في مركز احتجاز أبو سـليم في طرابلس، الذي يديره جهاز مكافحة الهجرة غير الشـرعية، بإطلاق النار عشوائيا، مما أسفر عن مقتل سبعة مهاجرين على الأقل وإصابة عدد أكبر بكثير بجروح. وفي

حادث مماثل وقع في 17 حزيران/يونيه في مركز احتجاز أبو رشـــادة في غريان، أطلق الحراس النار على أربعة مهاجرين وقتلوهم وأصـــابوا عدة مهاجرين آخرين بجروح. وفي 22 حزيران/يونيه، أعلنت منظمة أطباء بلا حدود تعليق الأنشــطة في مركزي احتجاز أبو ســليم والمباني، منددة بحوادث العنف المتكررة والظروف اللاإنسانية.

54 - واستمرت الاعتقالات والعمليات ضد المتجرين بالأشخاص في الكفرة وتزربو، حيث كان المهاجرون واللاجئون يحتجزون تعسفيا، في ظروف يرثى لها حسبما أفادت التقارير، ويتعرضون للعنف وسوء المعاملة. وفي أوائل آب/أغسطس، أفيد بأن نحو 200 لاجئ وطالب لجوء كانوا محتجزين سابقا في خيام في ظروف سيئة في الكفرة (بعضهم منذ آذار/مارس) قد رحلوا إلى السودان في ظروف تصل إلى حد الإعادة القسرية، بالرغم من تدخل مفوضية شؤون اللاجئين. وواصلت أيضا إدارة التحقيقات الجنائية والدوريات الصحراوية التابعة لوزارة الداخلية اعتقال المهاجرين واللاجئين واحتجازهم تعسفيا في غرب ليبيا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت البعثة زيادة في البيانات المناهضـــة للمهاجرين واللاجئين وحوادث كراهية الأجانب التي اســتهدفت الأجانب. وفي أعقاب التوتر المتزايد بين المهاجرين واللاجئين وأفراد المجتمعات المضــيفة، ألقي القبض على مئات الرجال والنساء والأطفال واقتيدوا إلى مرفق احتجاز في الزاوية يديره جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية.

المدافعون عن حقوق الإنسان

55 - ظل المدافعون عن حقوق الإنسان وناشطي المجتمع المدني يتعرضون للاحتجاز التعسفي، وسوء المعاملة والتعذيب على أيدي الجماعات المســلحة. وتواصـــل تقويض حرية التعبير مع تعرض الناشـــطين والمدافعين عن حقوق الإنســـان للجرائم بدافع الكراهية. وتواصـــل اســتهداف المدافعين عن حقوق الإنســـان وتعرضهم للعنف والانتهاكات والتشهير عبر وسائل التواصل الاجتماعي والتهديدات.

56 - وفي 31 أيار/مايو، أخفي مدير فرع الهلال الأحمر الليبي في أجدابيا وأحد نشـــطاء المجتمع المدني، منصور عاطي، قسرا على أيدي السلطات الأمنية التي تعمل في شرق البلد. ولا يزال مكان وجوده ومصيره مجهولَين.

سيادة القانون

57 - في 5 حزيران/يونيه، دعت البعثة مكتب النيابة العامة إلى إجراء تحقيق سريع وشامل وشفاف في احتجاز رئيس للجنة فرعية لانتخاب المجلس البلدي لبلدية قصـــر الأخيار وموظف لدى اللجنة المركزية لانتخابات المجالس البلدية، هو حســن الفغل. وكان قد ألقي القبض على الســيد الفغل بالاســتناد إلى مزاعم بشأن سوء سلوك قدمها ضده أحد مرشحي الانتخابات المحلية. وفي 21 حزيران/يونيه، أطلق سراح السيد الفغل وأسقطت جميع التهم عنه.

58 - وفي 14 حزيران/يونيه، أصـــدر وزير العدل والنائب العام قرارا إداريا بإغلاق ســـجن الهدى في مصراتة وأمرا بإجراء استعراض للوضع القانوني للمحتجزين فيه. وكانت البعثة قد أبلغت في وقت سابق عن انتهاكات متكررة لحقوق الإنسان بحق المحتجزين. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كان مدير سابق للسجن قد وضع أيضا رهن الاحتجاز والتحقيق بسبب سوء معاملة السجناء، بما في ذلك الاحتجاز مع منع الاتصال.

59 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت البعثة عدة قضايا، لا سيما في شرق ليبيا، كانت السلطات القضائية العسكرية تنظر فيها في قضايا ينبغي أن تندرج ضمن اختصاص المحاكم المدنية ولم تكن تستوفي المعايير الدولية لإجراء محاكمة عادلة. وتواصلت الشواغل الناجمة عن التقارير الواردة من جميع أنحاء البلد عن الحرمان غير المشروع من الحرية، وكذلك إصدار أحكام من قبل محاكم لم تكن تشكَّل على نحو منتظم أو تتمتع بالاستقلال ولم تكن تعمل وفقا للالتزامات القانونية الوطنية والدولية.

60 - وتمشيا مع نتائج مؤتمر برلين الأول بشأن ليبيا، المنعقد في كانون الثاني/يناير 2020، وأحكام خريطة الطريق التي اعتمدها ملتقى الحوار السياسي الليبي بشأن ضرورة تعزيز حماية حقوق الإنسان، اجتمع محامون وقضاة ومدافعون عن حقوق الإنسان ليبيون في تونس في الفترة من 16 إلى 18 حزيران/يونيه لاستعراض مشروع القانون المتعلق بمكافحة العنف ضد المرأة لعام 2017. وتلقى الاجتماع، الذي أعقب عددا من الاجتماعات الافتراضية، الدعم من البعثة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وتمشيا مع المعايير الدولية واسترشادا بأفضل الممارسات الإقليمية، يجرم مشروع القانون العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف المرتكب في الفضاء الرقمي وخطاب الكراهية على الإنترنت. وينص على إنشاء مفوضية وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة وصندوق استئماني مخصص لدعم ضحايا العنف. وأعربت وزيرة شؤون المرأة عن التزامها بدعم سن مشروع القانون.

61 - وفي الفترة من 19 إلى 21 حزيران/يونيه، يسرت البعثة اجتماعا عقد بالحضور الشخصي في تونس لمجلس قيادة نقابة المحامين الليبية الذي يضم 10 أعضاء. وفي 21 حزيران/يونيه، اعتمد المجلس رسميا أول مدونة له لقواعد السلوك، استنادا إلى مشروع أعدته البعثة تمشيا مع المعايير الدولية والإقليمية.

العدالة الانتقالية والمصالحة استنادا إلى الحقوق

62 - في 27 أيار/مايو، وبعد ست سنوات تقريبا من الإجراءات، ألغت المحكمة العليا حكما صدر بحق 37 شخصية من القيادة العليا في النظام السابق أصدرته محكمة الجنايات في طرابلس في 28 تموز/يوليه 2015. وكان المتهمون قد اتهموا بارتكاب جرائم في سياق القمع العنيف للاحتجاجات المناهضة للحكومة في عام 2011. وألغى الحكم الأحكام، بما في ذلك تسعة أحكام بالإعدام. وكانت منظمات حقوق الإنسان الليبية والدولية قد انتقدت الإجراءات السابقة لعدم احترامها المعايير الدولية والوطنية للمحاكمة العادلة.

63 - وفي 31 أيار/مايو، أطلق مجلس الرئاسة حلقات عمل لوضع إطار وهيكل قانونيين لمفوضية وطنية عليا للمصالحة، بمشاركة ممثلي الاتحاد الأفريقي، والبعثة ووزارة العدل، إضافة إلى خبراء قانونيين وممثلين للنازحين داخليا. واستمرت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دعم المبادرات التي يعتزم مجلس الرئاسة اتخاذها، بما في ذلك عقد اجتماعات مع زعماء القبائل والمجتمعات المحلية.

سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان

64 - واصلت منظومة الأمم المتحدة تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة للأمم المتحدة (انظر A/67/775-S/2013/110، المرفق)، بغرض الوقاية والتخفيف من المخاطر المحددة المتمثلة في احتمال ارتكاب قوات الأمن الليبية التي تتلقى

دعما من الأمم المتحدة انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني أو القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي للاجئين.

جيم - قطاع الأمن

تنفيذ وقف إطلاق النار

65 - باستثناء إعادة فتح الطريق الساحلي واعتماد تدابير لبناء الثقة، بما في ذلك عدة عمليات لتبادل المحتجزين، كان التقدم الملموس المحرز محدودا بشأن توسيع نطاق تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020. غير أن لجنة 5+5 العسكرية المشتركة ظلت نشطة باعتبارها الكيان العسكري الموحد الوحيد في البلد الذي يوفر أساسا لتوحيد المؤسسات العسكرية.

66 - واجتمعت البعثة وفريق التخطيط المعني بليبيا التابع للأمانة العامة أسبوعيا لتيسير تنفيذ آلية رصد وقف إطلاق النار التي يقودها الليبيون ويمسكون بزمامها، بما في ذلك خطط لنشر فريق متقدم أولي لمراقبي وقف إطلاق النار. وأُكّد التمويل المقدم من صندوق المصروفات غير المرتقبة والخارجة عن الميزانية في 13 آب/أغسطس لتغطية التكاليف الأولية المتصلة بالمرحلة الأولى من النشر.

إدارة الأسلحة والذخيرة

67 - ظل وجود المتفجرات من مخلفات الحرب يشكل خطرا على الأرواح ويؤخر الاستئناف المأمون لأنشطة كسب العيش. ومنذ 1 أيار/مايو، سجل المركز الليبي لإزالة الألغام ومخلفات الحروب سبع حوادث استخدمت فيها أجهزة متفجرة، مما أسفر عن وقوع ما مجموعه 10 ضحايا. وكان الضحايا سبعة مدنيين وثلاثة أشخاص من العاملين في مجال إزالة الألغام من وزارة الدفاع ووزارة الداخلية.

68 - وفي أيار/مايو، بدأت البعثة ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام تدريب نحو 400 من أفراد الشرطة الدبلوماسية الليبية لتعزيز قدرتهم على التخفيف من مخاطر المتفجرات والتهديدات التشغيلية والتصدي لها، بما في ذلك في مجالات التوعية بشأن الأخطار المتمثلة في المتفجرات وإجراءات البحث عنها، والتخطيط للتنقل، واستخدام مجموعات أدوات الإسعافات الأولية الفردية وتقديم الرعاية للمصابين بجروح في حالات الطوارئ. ومن المتوقع أن يسهم تعزيز المهارات والمعدات في قدرة الشرطة الدبلوماسية على دعم الانتخابات المقبلة.

69 - وظل مطار طرابلس الدولي ملوثا بالمتفجرات من مخلفات الحرب. وقدمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام الدعم التقني للمركز الليبي لإزالة الألغام ومخلفات الحروب لتقييم واعتماد ثلاثة أفرقة للهندسة العسكرية وثلاثة أفرقة مسح من أجل البدء بعمليات المسح والإزالة.

دال - تمكين المرأة

70 - في 21 أيار/مايو، عقدت البعثة الملتقى الأول لفريق التنسيق الدولي لتمكين المرأة في ليبيا، الذي ركز على سبل تعزيز مشاركة المرأة في العمليات الانتخابية المقبلة والنهوض بحقوق المرأة الليبية وإدماجها. ويتشارك ممثلو البعثة وأعضاء الفريق في رئاسة الفريق. وحسّن الملتقى التفاعل الدولي مع وحدة تمكين المرأة التابعة للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات ووفر منتدى لتحديد الفرص المتاحة للمجتمع الدولي لدعم المفوضية.

71 - وواصلت البعثة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم الدعم الاستشاري لوزارة شؤون المرأة في وضع خطة عمل وطنية عملا بقرار مجلس الأمن 1325 (2000). وكانت الاستعدادات تجري لعقد ملتقى وطني في الأشهر المقبلة لجمع الآراء وإشراك المجتمع المدني في العملية.

هاء - الشباب والسلام والأمن

72 - واصل صندوق الأمم المتحدة للسكان، بالشراكة مع وزارة الشباب، تنفيذ برامج الإشراك والتمكين والتبادل الثقافي فيما يتعلق بالشباب وقدم منحا على نطاق ضيق للمبادرات التي يقودها الشباب. وبتدخل نشط من 20 منظمة من منظمات المجتمع المدني يقودها الشباب، كانت البرامج تهدف إلى تحقيق التعايش داخل المجتمعات المحلية التي تستضيف النازحين والمهاجرين. وتلقى 65 من قادة الشباب والصحفيين الشباب (57 رجلا و 8 نساء) تدريبا، بما في ذلك تدريب بشأن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والصحة والعنف الجنساني.

واو - تنسيق المساعدة الدولية

73 - في 26 أيار/مايو، قام الفريق العامل المعني بالصلات، المؤلف من ممثلي البعثة، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والبلدان المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية، بزيارة سبها والتقى بممثلي السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني لمناقشة سبل تعزيز السلام والتنمية على الصعيد المحلي. وكان هذا أول اجتماع يعقد بالحضور الشخصي منذ ما يقرب من ثلاث سنوات بين الجهات الفاعلة الدولية والسلطات المحلية في سبها. وشدد المسؤولون المحليون على الحاجة إلى حلول مستدامة، بما يشمل سبل العيش، والخدمات الأساسية والحماية الاجتماعية المستدامة. ونتيجة لذلك، اختيرت سبها كموقع رائد لاستراتيجية الفريق العامل لتلبية الاحتياجات الإنسانية والإنمائية.

74 - وفي 30 أيار/مايو، أصدر رئيس الوزراء مرسوما بإنشاء لجنة تقنية للإشراف على برامج وأنشطة الدعم التي تقوم بها المنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية. وأعربت المنظمات غير الحكومية الدولية عن القلق من أن يخلق المرسوم مزيدا من التحديات البيروقراطية لموظفيها، ولا سيما فيما يتعلق بإصدار تأشيرات الدخول. ورغم أن مكتب رئيس الوزراء أبلغ منسق الشؤون الإنسانية لليبيا بأنه لن تكون للمرسوم آثار فيما يتعلق بإصدار تأشيرات الدخول للمنظمات غير الحكومية، أشارت وزارة الداخلية إلى المرسوم باعتباره الأساس الذي استندت إليه في عدم إصدار تأشيرات الدخول لموظفين في منظمات غير حكومية دولية في الفترة الأخيرة.

75 - وفي أيار/مايو، بدأ فريق الأمم المتحدة القطري بتقييم الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة لليبيا للفترة 2019-2022. واستهل أيضا عملية التقييم القطري المشترك ووضع إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وبدأ فريق الأمم المتحدة القطري للعمل الإنساني استعراضا نصف سنوي لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2021 لتقييم حالة العمليات، وتقييم الإنجازات وتحديد الاحتياجات الإنسانية المتبقية والمجالات ذات الأولوية لمواصلة تقديم الدعم الموجه إلى أشد الناس ضعفا. وبالتعاون مع البنك الدولي والاتحاد الأوروبي، شاركت الأمم المتحدة مع حكومة الوحدة الوطنية في التخطيط لإجراء تقييمٍ مقترحٍ للتعافي وبناء السلام.

زاي - المساعدة في المجال الإنساني وفي تحقيق الاستقرار والتنمية

76 - يتسبب انعدام الأمن، مقترنا بآثار جائحة كوفيد-19، في مزيد من الخسائر في البنية التحتية الصحية الهشة أصلا في ليبيا. وفي تموز/يوليه، تدهورت الحالة المتعلقة بكوفيد-19 بسرعة مع دخول البلد في موجة ثالثة، كانت شديدة بشكل خاص في غرب ليبيا، وفُرضت قيود أكثر صرامة في جميع أنحاء البلد. وفي 15 آب/أغسطس، أبلغت السلطات الليبية عما مجموعه 618 284 حالة مؤكدة من حالات الإصابة بكوفيد-19 في البلد، منها 321 75 حالة نشطة و 933 3 وفاة. وزاد المركز الوطني لمكافحة الأمراض وشركاؤه في الأمم المتحدة من التوعية لتشجيع المزيد من الناس على الحصول على اللقاح، وأضافت السلطات قدرة على تقديم اللقاحات. وحتى منتصف آب/أغسطس، كان أكثر من 000 712 شخص قد تلقوا جرعة واحدة من اللقاح وكان أكثر من 000 52 شخص قد أصبحوا ملقحين بالكامل.

77 - ومنذ توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في تشرين الأول/أكتوبر 2020، تشهد الحالة الإنسانية العامة بعض التحسن، بما في ذلك على نحو ما يتضح من استمرار عودة النازحين إلى مناطقهم الأصلية. وبحلول آب/أغسطس 2021، انخفض عدد النازحين داخليا إلى ما يقدر بـ 600 212 شخص، بعودة 158 38 فردا إلى ديارهم الأصلية في عام 2021.

78 - ولكن، لا تزال هناك تحديات خطيرة في توفير إمكانية الوصول الكافي والمستدام إلى الخدمات الأساسية إلى السكان العائدين، بما في ذلك الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم. ولا تزال الحاجة إلى الدعم بالإجراءات المتعلقة بالألغام لإزالة المتفجرات من مخلفات الحرب في العديد من المواقع ومن أجل المساعدة في إعادة بناء المنازل والبنى التحتية الأساسية تعوق عودة الآلاف من النازحين داخليا. وفي منتصف آب/أغسطس، كان الشركاء في مجال العمل الإنساني قد قدموا المساعدة إلى حوالي 000 26 عائد، أي 41 في المائة من الهدف المحدد في خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2021.

79 - وبحلول نهاية تموز/يوليه، كانت المنظمات الإنسانية قد ساعدت أكثر من 000 408 شخص، يمثلون 91 في المائة من الفئة المستهدفة المتمثلة في أشد الناس المحتاجين ضعفا المحددة في خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2021. وتلقى 000 176 شخص غيرهم من المحتاجين المساعدةَ من خارج الخطة. ومن أصل المبلغ المطلوب في الخطة وقدره 189 مليون دولار، لم يؤمن حتى الآن سوى 87,4 مليون دولار (46,2 في المائة)، مع تلقي مبلغ إضافي قدره 39,5 مليون دولار من خارج الخطة.

80 - وتواصلت عمليات الإخلاء المقررة والقسرية في كثير من الأحيان التي تستهدف النازحين داخليا والأسر الفقيرة من جانب السلطات البلدية. وفي نيسان/أبريل، أُخطر أكثر من 500 عائلة نزحت من تاورغاء وتعيش في مستوطنة في الأكاديمية العسكرية البحرية في طرابلس بوجوب مغادرة الموقع خلال شهر واحد. ولئن كانت بعض الأسر قد اندمجت محليا، فإن أغلبها، بما في ذلك 250 أسرة كانت تحتاج إلى المساعدة الإنسانية، عاد إلى تاورغاء. وفي أعقاب قيام الأمم المتحدة ببعثة إلى تاورغاء، حشد الشركاء في مجال العمل الإنساني جهودهم لتلبية الاحتياجات الفورية للأسر. وفي أيار/مايو، أظهرت دراسة استقصائية أجرتها المنظمة الدولية للهجرة وشملت سبعة مواقع للعودة أن السكان النازحين من تاورغاء هم في أمس الحاجة إلى مساعدات لدعم الحلول الدائمة عند عودتهم الطوعية. ونشرت المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأغذية العالمي تقريرا في تموز/يوليه عن تأثير الجائحة على الأمن الغذائي لدى المهاجرين، حيث تبين أن واحدا من كل خمسة مهاجرين أجريت معهم مقابلات من أجل الدراسة غير آمن غذائيا.

81 - وظلت مستوطنتان أخريان للنازحين داخليا، واللاجئين والمهاجرين، في حي الأندلس في طرابلس، معرضتين لخطر الإخلاء القسري من قبل السلطات المحلية. وتعرض المهاجرون واللاجئون أيضا لمضايقات واعتداءات بدنية بدافع كراهية الأجانب. ولم يؤثر الإخلاء القسري على النازحين داخليا فحسب، بل أيضا على الأشخاص الآخرين الذين يعيشون في مواقع جماعية وغير رسمية، مما أدى إلى زيادة خطر النزوح الثانوي وانعدام الأمن فيما يتعلق بالحقوق في المساكن والأراضي والممتلكات.

82 - وواصلت الأمم المتحدة العمل مع حكومة الوحدة الوطنية للموافقة على استئناف الإجلاء لأسباب إنسانية، وإعادة التوطين الطوعية، ورحلات العودة والمغادرة الطوعية للمهاجرين واللاجئين من ليبيا، بتيسير من المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية شؤون اللاجئين. واستؤنفت الرحلات الجوية لفترة وجيزة اعتبارا من منتصف تموز/يوليه، مما أتاح لـ 336 مهاجرا ولاجئا ضعيفا مغادرة ليبيا، قبل أن يعلق جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية مجددا جميع الرحلات الجوية للإجلاء لأسباب إنسانية التي كانت تتلقى الدعم من المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية شؤون اللاجئين اعتبارا من 8 آب/أغسطس.

رابعا - نشر البعثة والترتيبات الأمنية

83 - حافظت البعثة على وجود للموظفين الدوليين يتألف من نحو 120 موظفا، على أساس التناوب، مما أتاح إجراء اتصالات منتظمة مع المحاورين الليبيين في جميع مجالات مسؤولية البعثة، ولا سيما فيما يتعلق بالمسارات السياسية والأمنية والاقتصادية ومسار القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وكذلك فيما يتعلق بتقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية. واستمر إيواء جميع الموظفين الدوليين في طرابلس في مجمع أويا الذي تحميه وحدة حراسة الأمم المتحدة. وواصل الموظفون الوطنيون الحضور للعمل في المجمع على أساس التناوب أو كانوا، بدلا من ذلك، يعملون من بعد.

84 - واستمر تطبيق تدابير الحماية والوقاية الشاملة لحماية الموظفين والمحاورين من الإصابة بكوفيد-19 أو احتمال نشره. واستُعرضت التدابير بانتظام وعُدّلت لمواكبة تطور المشورة المقدمة من منظمة الصحة العالمية والعاملين الطبيين في البعثة، ولكفالة الاتساق مع التدابير التي اتخذتها السلطات الليبية والتونسية. وتواصل تطبيق تدابير صارمة للوقاية من الإصابة بكوفيد-19 على جميع الرحلات الجوية. ونفذت التحركات على الطرق في طرابلس على نحو يمتثل لتدابير إدارة المخاطر الأمنية.

85 - ونُفذ بنجاح برنامج التلقيح ضد كوفيد-19 لموظفي الأمم المتحدة في ليبيا والشركاء من المنظمات غير الحكومية الدولية في ثلاثة مواقع تلقيح رئيسية، هي بنغازي وطرابلس في ليبيا وتونس. وفي منتصف آب أغسطس، كان 546 موظفا قد أصبحوا ملقحين بالكامل ومن المقرر أن يتلقى 347 موظفا الجرعة الثانية.

خامسا - الملاحظات والتوصيات

86 - تتسم الجهود التي يبذلها أصحاب المصلحة الليبيون، بما في ذلك في سياق عملية برلين والأفرقة العاملة التابعة للجنة المتابعة الدولية، بأنها جديرة بالثناء. ومن الأهمية بمكان أن تستمر تلك الجهود وأن تترجم إلى تقدم محدد فيما يتعلق بمسارات الحوار التي يقودها الليبيون ويمسكون بزمامها. وعلاوة على ذلك، أرحب باستنتاجات مؤتمر برلين الثاني بشأن ليبيا والجهود الجماعية التي تبذلها الدول الأعضاء، والاتحاد

الأفريقي، والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية لمساعدة الشعب الليبي في سعيه إلى تحقيق الوحدة، والسلام، والاستقرار والتنمية المستدامة. والأمم المتحدة على استعداد لمواصلة العمل بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي والجهات الفاعلة الأخرى لدعم عملية مصالحة وطنية جامعة تقوم على مبادئ العدالة وحقوق الإنسان.

87 - وعلى الصعيد السياسي، يتعين على الجهات السياسية الليبية الفاعلة أن تبذل قصارى جهدها لضمان أن تجرى انتخابات برلمانية ورئاسية شاملة للجميع في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021، وفقا لخريطة الطريق التي اعتمدها ملتقى الحوار السياسي الليبي وعلى نحو ما دعا إليه مجلس الأمن والمجتمع الدولي، وأن تكون نتائجها مقبولة. وأدعو أيضا السلطات والمؤسسات إلى الوفاء بمسؤوليتها عن توضيح الأساس الدستوري للانتخابات واعتماد القوانين الانتخابية اللازمة لتلبية تطلعات الشعب. وأكرر تأكيد استعداد الأمم المتحدة المستمر لتقديم المساعدة الانتخابية إلى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات. وتصل العملية السياسية الآن إلى مرحلة حرجة وتتعرض المكاسب التي تحققت في أوائل عام 2021 للخطر. ومن الضروري أن تحقق العملية السياسية تطلعات الشعب الليبي إلى الحكم التمثيلي الذي يتحقق من خلال انتخابات ديمقراطية. ومن الضروري أيضا أن تحسَّن الوظائف التي تضطلع بها الحكومة وتوحد لفائدة جميع الليبيين.

88 - وسيتطلب إنجاز الانتخابات البلدية المتبقية في عام 2021، بما في ذلك في شرق ليبيا، إطارا قانونيا ومؤسسيا مستقرا، إضافة إلى التمويل الكافي. وأكرر تأكيد أهمية إنجاز الدورة الانتخابية البلدية في جميع أنحاء البلد، وفي هذا الصدد، أناشد حكومة الوحدة الوطنية أن تقدم الدعم الكامل للجنة المركزية لانتخابات المجالس البلدية لإفساح المجال للمضي بالانتخابات البلدية.

89 - وعلى الصعيد الأمني، يظل التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار أولوية لتوطيد السلام. وأثني على أعضاء لجنة 5+5 العسكرية المشتركة لمواصلة العمل معا بشكل وثيق لتحقيق تلك الغاية.

90 - وستتيح إعادة فتح الطريق الساحلي والتقدم المحرز في الأولويات التي حددتها لجنة 5+5 العسكرية المشتركة تحقيق عوائد تفيد العملية السياسية والشعب الليبي. ولدعم تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، وعملا بقرار مجلس الأمن 2570 (2021)، تمضي الأمم المتحدة على وجه السرعة في النشر الأولي لعنصر قابل للتوسيع تابع للبعثة معني برصد وقف إطلاق النار. ويمكن تحقيق المزيد من عوائد السلام من خلال تنفيذ خطة شاملة للانسحاب الفوري وغير المشروط لجميع المرتزقة والقوات الأجنبية من ليبيا، مع تحديد مواعيد زمنية واضحة. وأكرر تأكيد دعوتي الموجهة إلى الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الليبية لإنهاء جميع انتهاكات حظر الأسلحة والمضي قدما بانسحاب القوات الأجنبية والمرتزقة. وثمة حاجة ماسة إلى خطط لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن للتصدي لانتشار الجماعات المسلحة ولتطوير وإعادة توحيد قوات ومؤسسات الأمن ينبغي أن تستهلها السلطة التنفيذية المؤقتة وتنفذها، وذلك من خلال العمل بالتنسيق الوثيق مع لجنة 5+5 العسكرية المشتركة.

91 - وفيما يتعلق بالمسار الاقتصادي، يُرحَّب بإنجاز المراجعة الدولية للحسابات المالية للمصرف المركزي التي طلبها مجلس الأمن وأجريت بدعم من البعثة. وهي تشكل خطوة هامة نحو إصلاح القطاع الاقتصادي والمالي الذي تمس الحاجة إليه. وعلى المؤسسات الليبية المعنية، وخاصة فرعي المصرف،

التحرك الآن بســـرعة لتنفيذ التوصـــيات وإنجاز الخطوات اللازمة لتوحيد المصـــرف واســـتعادة موثوقية النظام المصرفي.

92 - وأشـجع على الإسـراع في اعتماد مشـروع القانون المتعلق بمكافحة العنف ضـد المرأة، الذي سـيمثل معلما بارزا فيما يتعلق بحماية وتعزيز حقوق النسـاء والفتيات في ليبيا، وأتطلع أيضـا إلى إنجاز خطة عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000). وأدعو السلطات الليبية وجميع أصحاب المصلحة المعنيين إلى دعم المشـــاركة الكاملة والهادفة للمرأة في العملية الســـياســـية والانتخابات المقبلة، كمرشـــحة ومنظمة للحملات الانتخابية وناخبة. وسترسل تلك التدابير أيضا إشارة إيجابية في سياق التزام حكومة الوحدة الوطنية بتعيين نساء في 30 في المائة من المناصب القيادية.

93 - ولا يزال اســـتمرار الاحتجاز التعســـفي للمهاجرين في ظروف غير إنســـانية في مراكز الاحتجاز الرســـمية والمواقع غير الرســـمية التي يديرها مهربون يثير قلقا عميقا وهو يجب أن ينتهي. ويجب إجراء تحقيقات كاملة وشـــفافة وســـريعة في حوادث الاســـتخدام المفرط للقوة ضـــد المهاجرين، وطالبي اللجوء واللاجئين، والمعاملة المتهورة التي تؤدي إلى الوفاة والإصــابة، والعنف الجنســي، والحرمان من الاحتياجات الأســاســية، بما في ذلك الحوادث الموصــوفة في هذا التقرير. وأكرر تأكيد اســتنتاجي الســابق وهو أن ليبيا ليســت ميناء آمنا لإنزال اللاجئين والمهاجرين من الســفن. ولذلك، أدعو الدول الأعضــاء المعنية إلى إعادة النظر في السياسات التي تدعم عمليات الاعتراض في البحر وإعادة اللاجئين والمهاجرين إلى ليبيا.

94 - وأحث السلطات الليبية على تحسين حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، ولا سيما النساء، وضمان وضــع حد للاعتقال التعســفي، وســوء المعاملة والتعذيب. ويجب حماية حرية التعبير وينبغي اتخاذ خطوات ملموسة للتصدي لاستهداف الناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان بالعنف والانتهاكات والتهديدات.

95 - وأحث الدول الأعضــاء على تقديم دعمها إلى خطة الاســتجابة الإنســانية في ليبيا، بما في ذلك الجوانب الواردة أيضــا في خطة الاســتجابة الإنســانية العالمية لمواجهة كوفيد-19، فهذا الدعم بالغ الأهمية لضمان تلبية الاحتياجات من الخدمات والعلاج المنقذة للحياة والحيلولة دون أن تتسبب الجائحة في استمرار تردي أشكال الضعف القائمة.

96 - ويأتي الاســتعراض الاســتراتيجي المســتقل للبعثة في وقت يقوم فيه الليبيون أنفســهم بإعادة تقييم خياراتهم للمســتقبل. ومن الأهمية بمكان أن تكون الأمم المتحدة قادرة على الوفاء بمســؤولياتها لدعم الجهود الوطنية. وأعتقد أن التوصيات المنبثقة عن الاستعراض سوف تخدم ذلك الغرض وأتطلع في هذا الصدد إلى القرارات التي سيتوصل إليها مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، أوصي بتمديد ولاية البعثة لمدة سنة واحدة.

97 - وأقدم شـــكري إلى مبعوثي الخاص إلى ليبيا، يان كوبيش، على قيادته، وإلى جميع موظفي الأمم المتحدة العاملين في ليبيا على تفانيهم وعلى ما يبذلونه من جهود في دعم ليبيا وشـــعبها على طريق تحقيق الســلام والاســتقرار. وأكرر الإعراب عن خالص تقديري لحكومة نيبال على توفيرها الأفراد الضــروريين لوحدة حراسة الأمم المتحدة في ليبيا.
